



لا تبدو روسيا معنية بالحراك السياسي الحاصل حول الملف السوري، إلا من جهة كونه يدعم استراتيجيتها في إغراق الطرف الآخر بالتفاصيل، وإلهاه لأطول وقت بما يضمن منع أي إجراءات وترتيبات دبلوماسية وعسكرية مضادة للوجود الروسي في سوريا.

وفي هذا الوقت المستقطع، تقوم روسيا بتجهيز البيئة المناسبة لاستمرار وجودها في سوريا، مع ملاحظة أن روسيا تستفيد كثيراً من ضعف ردود الفعل الدولية تجاهها.

حتى اللحظة نجحت روسيا بمنع أحد من سؤالها عن أفعالها في سوريا، ورغم أنها أفعال ترقى إلى مستوى حرب الإبادة والجرائم الطائفية بامتياز، بل الغريب أن روسيا تعمد بشكل دائم إلى دفع العالم إلى تفسير سلوكه وتبرير أعماله، التي تأخذ في الغالب طابعاً دبلوماسياً، وكأن لها حق على الجميع يمنحها سلطة الرفض والتحديد والاشتراك، وكل ذلك بذرية أنها الطرف الوحيد الذي يمتلك تفويضاً شرعياً بالتدخل، وليسهما فحص هذا التفويض والجهة التي أصدرته ومدى أهليتها القانونية ونسبة تمثيلها للشرعية السورية.

وبعكس ما تعتقد بعض الأطراف المنخرطة في الأزمة السورية من أنّ شراكتها مع روسيا في حوار دبلوماسي من شأنه أن يثمر مناخاً مناسباً لحل الأزمة وينتج الشروط الازمة لصناعة هذا الحل ويحدد الآليات التي تقوده، وذلك عبر منصات فيينا وجينيف أو حتى نيويورك.

إلا أن روسيا تنظر للموضوع من زاوية مختلفة تماماً، فهي تقيّم الحالة بالأصل على أنها صراع قوة بين الأطراف الدولية الفاعلة على الشرق الأوسط، وهو صراع يتتيح استخدام كافة الأدوات التي تليق بهذا المقام من عسكرية ودبلوماسية وغيرها، وبالتالي فإن الجزئية الدبلوماسية منه هي لترسيخ التفوق في الميدان، وتكريسه عبر تسويات تعترف بهذا التفوق لا أن تلغيه لصالح أي هدف آخر، بما فيه هدف تحقيق الشعب السوري لطموحاته في الاستقرار والسلام.

على ذلك، فإن نتائج ومخرجات مؤتمر الرياض المعارضة السورية ليست في نظر روسيا سوى تفصيل إلهاي آخر، وأداة تشغيلية ضمن أدوات تضييع الوقت التي صممّتها روسيا في لعبة الصراع على سوريا والاستحواذ عليها، وستبذل موسكو كامل جهودها في الفترة المقبلة للاستفادة من هذا المؤتمر في توسيع مساحة الأخذ والرد مع المجتمع الدولي حول ما هو مقبول وما هو مرفوض في مخرجاته، وإغراق نتائجه بالاشتراطات ومحاولات التكيف، في الوقت الذي ستتوجه فيه الأنظار

إلى الخلافات المصطنعة التي ستثيرها روسيا على المنابر الدولية، ستذهب باتجاه تطبيق استراتيجية مغایرة على الأرض السورية بدأ بعض ملامحها بالظهور:

- محاصرة الداخل السوري عبر دفع تركيا إلى الانكفاء تماماً، وذلك حتى تتمكن روسيا من الانفراد كلياً في الداخل السوري، والقضاء على البيئة المعاشرة لنظام الأسد بشكل جذري ونهائي، وتستثمر روسيا وضعية التوتر مع تركيا لتمرير خطتها، وفيما ينشغل العالم بتفكيك ألغام المواجهة بين الطرفين خوفاً من تحولها إلى حرب عالمية تجد روسيا نفسها مرتابة في تطبيق سياسة العزل والحصار على الداخل السوري.

- استخدام أقصى درجات العنف تجاه المدنيين لتفریغ سوريا من المكون السنّي إلى أبعد حد، وتستثمر روسيا في ذلك فترة سماح العالم لها بتجهيز بنية للتسوية في سوريا وادعاءها ضرب معاقل الإرهاب.

- استثمار خبرتها الاستخباراتية في الأعمال القذرة، مدمرة بالمساعدات اللوجستية للاستخبارات الإيرانية والروسية، لتفكيك بنية الثورة وتدمير الفصائل المقاتلة عبر صناعة عوامل التفرقة وإدخالها في صراعات بينية تؤدي مع الزمن إلى نشطيتها وإنها فعاليتها القتالية، من نمط ادعاء موسكو لمساعدتها للجيش الحر وتنسيقها معه في ضرب الفصائل الإسلامية.

- تكوين تكتل دولي داعم لمقاربتها للحل في سوريا على أساس إعادة تعويم نظام الأسد، واعتبار أن المطالبة بحق الشعب السوري بالحرية والتغيير مطالب ثانوية تحمل التأجيل فيما الحرب على الإرهاب أمر لا بد من إنجازه خلال المرحلة القادمة لحماية المجتمع الدولي من تداعياته، وبينما عليه لا يمكن إنجاز الهدفين بالتساوي، بل إن إسقاط نظام الأسد ستكون له نتائج عكسية على هدف القضاء على الإرهاب.

تعتقد روسيا بأن العالم مضطر في النهاية للخضوع إلى شروطها انطلاقاً من حقيقة أنها القوة المتحكم في مسرح العمليات السوري، وسيكون لها الدور الأكبر في إنتاج المشهد السياسي السوري القادم، ومن الناحية العملية قد تنجح روسيا بتحقيق تصوراتها أو جزء منها إذا بقيت الأطراف الأخرى مشغولة بكيفية إرضائها في سوريا، ولا يمكن إقناع موسكو وقادتها المصابين بهوس المؤامرات عليهم بخطأ حساباتهم إلا بالتعامل الجدي مع الوجود الروسي في سوريا على أنه حالة احتلال من شأنه تدمير الأمن الإقليمي، والتأثير على الأمن والسلام الدوليين، وبالتالي مواجهته بما يقتضي من رد مكافئ ومناسب، وفي هذا المقام يبدو السماح بتسليح الثوار السوريين بصواريخ الستينغر أفضل رد أفله لحماية ما تبقى من أطفال سوريا الذين تلتهمهم قاذفات السوخوي دون رحمة.